

اقتصاد

عصام شلهوب

تفاوت الرواتب بين القطاعين العام والخاص
يُبطئ النمو الاقتصادي ويرفع معدلات الهجرة

تفاوت الرواتب بين القطاعين العام والخاص له تأثيرات اجتماعية واقتصادية متعددة، في حين يزداد الفارق بين الافراد الذين يعملون في القطاعين العام والخاص. يمكن ان يؤدي هذا التفاوت الى زيادة الاحتجاجات الاجتماعية اذا لم يدار بشكل فعال، بحيث يشعر الافراد بالظلم وعدم المساواة

يؤثر تفاوت الرواتب على الاقتصاد بطرق متعددة، بما في ذلك الانفاق الاستهلاكي، مما يؤدي الى تباطؤ النمو. عضو لجنة مؤشر الغلاء ممثلا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور انيس ابودياب اكد "ان عدالة توزيع المداخل خلال الازمات تزداد سوءا وتؤدي الى زيادة شرائح الفقر"، فيما اعتبر مسؤول الشؤون الاقتصادية في الاسكوا الدكتور خالد ابواسماعيل "ان اشكالية الرواتب الحالية في لبنان موضوع نسبي ومطلق".

ابودياب: دولة لا تعمل
ومؤسساتها مقفلة

■ احدث الحدان اللذان للاجور تفاوتوا وشعورا بالغبين بين موظفي القطاع العام والخاص، لماذا هذا التفاوت وما هو تأثيره الاقتصادي؟

□ تعتمد لجنة مؤشر الغلاء على احصاءات وحجم السلة الغذائية وطبيعتها ونوعية السلع الصالحة للاستهلاك. وتشير هذه الاحصاءات الى ان الاسرة المؤلفة من اربعة افراد تحتاج الى حد ادنى متوسط للمعيشة يبلغ 700 دولار، وفق احدث الدراسات الصادرة. كما ان مؤشر المديرية العامة للاحصاء يظهر انها متساوية او اعلى بقليل استنادا الى مقارنة بين الاسعار عام 2014 واليوم. اذا كان الحد الادنى للاجور في ذلك الوقت 450 دولارا في القطاع الخاص، فان الحد الادنى في القطاع العام ارتفع الى 600 دولار مع اقرار سلسلة الرتب والرواتب. اما

اليوم فنحتاج الى حد ادنى في حدود 900 دولار لتأمين مستوى معيشة لائق. الحد الادنى للاجور هو ما يتفق عليه في لجنة المؤشر ويصبح نافذا، في حين ان الحد الادنى للمعيشة هو ما تحتاج اليه الاسرة لتأمين متطلبات العيش. ان الاسرة المؤلفة من اربعة افراد في لبنان تحتاج الى حد ادنى يبلغ 700 دولار مناصفة بين الاجور والمعيشة، اي تحتاج الى 350 دولارا حدا ادنى للاجور اي ما

بوازي 32 مليون ليرة. لكن لجنة المؤشر اقرت 18 مليون ليرة كحد ادنى، ما يعادل 200 دولار. جاء هذا القرار انسجاما مع مبدأ التوافق الذي تعمل بموجبه لجنة المؤشر. هذا التوافق يعتمد على ركيزتين هما القدرة والحاجة، اي قدرة الهيئات الاقتصادية على تأمين راتب جيد، وحاجة الاتحاد العمالي الى تأمين الحد الافضل لتوفير القدرة الاحسن للقوة الشرائية. بسبب الاوضاع الراهنة، لم توافق الهيئات على رفع الحد الادنى للاجور الى 350 دولارا. تزداد عدالة توزيع المداخل خلال الازمات سوءا. بالتالي يعود هذا التفاوت الى الازمة الاقتصادية التي نعيشها منذ سنوات. ادى الانعكاس الاول لهذا الواقع الى زيادة شرائح الفقر التي تتجاوز اليوم 82%.

■ ما هي مرتكزات تحديد اجر في كل من القطاعين العام والخاص؟

□ ترتكز الهيئات الاقتصادية على عدم رفع الحد الادنى الى مستويات مقبولة على انهيار الوضع الاقتصادي بكل تفرعاته، اضافة الى اليد العاملة الاجنبية المنافسة لتلك اللبنانية التي تحد من دافع المؤسسات الشرعية لرفع الحد الادنى

للاجور. اذ يقبل العامل السوري بأجر يقل عن الحد الادنى، كما ان اكثر من 60% من الاقتصاد اللبناني غير شرعي، وبالتالي فان العمال لديها غير شرعيين ايضا، مما يساهم في عدم رفع الحد الادنى اكثر. ولا يخفى الاقتصاد المكتوم غير المسجل في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، وبالتالي فان كلفة العمل للمؤسسات غير المسجلة ادنى بكثير مما هي عليه في المؤسسات المسجلة. بالنسبة الى القطاع العام، ان الدولة هي التي تحدد الرواتب انطلاقا من مستوى المعيشة العام، ومن قدراتها التمويلية المرتبطة بحجم الموازنة العامة. تملك كل الدول مؤشرات اقتصادية صحيحة، لذلك فان حجم الرواتب في القطاع العام لا يتجاوز 25% من الموازنة. لبنان هو الوحيد الذي يشذ عن هذه القاعدة، لأن حجم الرواتب في القطاع العام كان يتجاوز 35% من الانفاق العام في الموازنة قبل عام 2019، اما الان فهو يتخطى 80%. تحاول الدولة تأمين الاستقرار المعيشي للموظفين للوصول الى ما يعرف بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي. لكن لا يمكن تحقيق هذا الامر بسبب الازمة التي نعيشها، وبسبب عدم قدرة الدولة على توفير موارد اضافية، وهي دولة لا تعمل ومؤسساتها مقفلة. للوصول

الى عدالة صحيحة في الرواتب، يجب اعادة هيكلة القطاع العام والبدء جديا بوضع توصيف للوظيفة العامة وحاجة الدولة اليها، وبناء عليه تحدد الرواتب والاجور وفقا للانتاجية.

■ الا تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين واقع الاجور؟

□ امكانيات الشراكة واسعة بين القطاعين العام والخاص. يمكن ان تكون في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات وادارة المرفأء والبنى التحتية، اضافة الى مشاريع انشاء الجسور وطرق موصلات

ابواسماعيل: موارد بشرية
كافية خرجت من لبنان

■ كيف يمكن ان يؤثر التفاوت في الرواتب بين القطاعين العام والخاص على الواقع الاجتماعي؟

□ التفاوت في الرواتب بين القطاعين العام والخاص موجود في كل اقتصادات العالم. هناك دول كثيرة تزيد فيها رواتب القطاع العام عن رواتب القطاع الخاص ضمن هوامش معقولة وتعرف بـ"الفرق الايجابي" لصالح موظفي القطاع العام. لكن ان يكون الفارق واسعا، فهذا يؤدي الى



عضو لجنة مؤشر غلاء المعيشة الدكتور انيس ابودياب.

مسبقة الدفع. ثمة مجالات كثيرة تتيح الشراكة المنتجة، وتملك الدولة امكانيات واسعة اذا ما استخدمت في شكل صحيح لرفع انتاجيتها وزيادة مواردها. عند توافر هذه العناصر، يمكن زيادة الرواتب والاجور وتحقيق الرفاه الاجتماعي. كلما نما الناتج المحلي وزادت انتاجية الدولة، سيتحول جزء اساسي من هذه الانتاجية الى مداخل للافراد، اذ يؤدي رفع الحد الادنى للاجور من دون زيادة الانتاجية الى تضخم في القطاع العام، وتصبح زيادة الرواتب اسمية، في حين تضمحل القدرة الشرائية.

■ هل يؤدي التفاوت في الرواتب الى زيادة الهجرة والاضرابات الاجتماعية؟

□ على الدولة العمل في شكل جدي على تحسين ادارتها ووارداتها لوقف موجة الهجرة التي تؤثر على الموارد البشرية، خصوصا وان المواطن لا يزال يتمتع بقدرات مهنية وفكرية عالية جدا. اذ تدفع القدرة الشرائية المنخفضة للراتب الى الهجرة لتأمين متطلبات المعيشة. العمل على اعادة انتظام المؤسسات الدستورية ووقف الاضطرابات السياسية والامنية يساهم في وقف موجة الهجرة واعادة الاعتبار الى الراتب ما يساعد في بناء الطبقة الوسطى مجددا التي تعتبر عصب الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

في كل الدول قياسا بعناصر كثيرة، ابرزها خط الفقر، ولأن الوضع استثنائي في لبنان فان التشاور بين الافرقاء المعنيين امر ضروري جدا. كما يستند الحوار المطلوب الى عاملين، سهل وصعب، يرتكز الاول على عوامل تقنية تتمحور حول مقدار الحد الادنى وعناصر تحديده. ويتعلق الثاني بوجود مؤسسات قوية قادرة على ترجمة العمل التقني ووضع حيز التنفيذ. ◀



The 30 years of experience in acoustic treatments as well as in residential muffler manufacturing, especially for low frequencies, are the core of the "Know How" of Marton Industries. In addition to its solid background, tough team work and ingenious progress planning rendered this society a pioneer in matter. Therefore, Marton Industries hold all advantages to provide the best and most efficient solutions to reduce pollution and minimize the disturbing noise for its surrounding. Furthermore, our horizon doesn't stop here. It goes beyond metallic & stainless steel structures, lift doors, water & waste water treatments and fire rated doors.



اقتصاد



مسؤول الشؤون الاقتصادية في الاسكوا الدكتور خالد ابو اسماعيل.

■ وفق اي معطيات يمكن تحديد الحد الادنى المتوازن للاجور؟
□ للحصول على صورة واضحة للحد الادنى للاجور نحتاج الى مسح يحدد نفقات الاسر، ويتطلب اجراء هذا المسح موارد بشرية ومادية، فاذا ما توافرت هذه المسوحات يمكن اجراء تحديث للوضع المعيشي. يعيش الموظف اليوم من راتب ادنى مما يحتاج اليه. وقياسا بإمكاناته والفرص البديلة الموجودة خارج القطاع العام، نرى ان قسما كبيرا من الموارد البشرية الكفية خرجت من لبنان للعمل في الدول العربية وحتى الاوروبية. يوجد نزف لكوادر بشرية في القطاع العام، كانت تشكل العصب الجيد والناجح للدولة اللبنانية.

التفاوض على اساسها مع جميع الاطراف للحصول على تنازلات تساعد على التنفيذ، والا لا يوجد حل.

■ التفاوت في الرواتب سيؤدي الى زيادة في مشاكل الديون الشخصية والمالية للافراد وستزداد نسبة الفقر، ما هو الحل؟

□ اشارت منظمة الاسكوا في تقريرها عام 2022 الى ان نسبة الفقر في لبنان تصل الى نحو 82% وسط الازمة، اذ اعتمدت في دراستها معيارا متعدد البعد يقوم على معرفة مقياس الحد الادنى للاجور والحد الادنى للمعيشة. وتبين لها ان نسبة الفقر قبل الازمة كانت 42%، ومن الطبيعي جدا ان ترتفع بعد الازمة الى 82%. اما اليوم، ولمعرفة وضع الفقر والفقر المتعدد البعد، فيجب توافر البيانات والاحصاءات الصحيحة للقيام بمسح شامل للحصول على جواب دقيق عن نسبة الفقر.

الاصلاحات المطلوبة تحتاج الى قرار سياسي داخلي

على مساعدات اقليمية ودولية لمساعدته على النهوض. من الطبيعي اليوم ان يكون هناك فارق لصالح القطاع الخاص، مع العلم ان قسما كبيرا من موظفي القطاع الخاص لا يتقاضون حتى متوسط الاجور. فلو وجدت الاحصاءات الدقيقة، لتبين لنا الفارق الصحيح بين متوسط الاجر في القطاعين العام والخاص.

■ تحدثت عن ضرورة اجراء الاصلاحات المطلوبة، فهل تأخرت الدولة في تحقيق ذلك؟

□ المشكلة تكمن في الحلول المطروحة ومتى وكيف تبدأ، خصوصا وان لبنان يعيش في نظام معقد ضمن تركيبة غريبة. يعتقد البعض ان عملية الاصلاح ستضرب فئة على حساب فئة، او تأتي الحلول لصالح مجموعة على حساب مجموعة اخرى. انه وضع غريب للاقتصاد اللبناني الذي يعطل اي عملية اصلاح، وتكمن المشكلة الاساسية في ايجاد الحل. يجب وضع رؤية يتم

■ هل ينعكس شعور الموظف العام بالظلم وعدم مساواته مع نظيره في القطاع الخاص على الانتاجية والالتزام الوظيفي؟

□ لا يتعدى متوسط الاجور في القطاع العام 300 دولار، في حين ان متوسط الاجور في القطاع الخاص ربما يصل الى نحو 700 وهو امر مشكوك فيه، لذا فان العدالة غير متوفرة. في السياق التاريخي للرواتب في الدولة اللبنانية، كانت اعلى بكثير من رواتب القطاع الخاص، اذ وصل راتب الموظف من الفئات الوسطى الى نحو 4000 دولار شهريا. كان هذا الامر جزءا من مسببات الازمة التي مر فيها لبنان ولا يزال. ان الامر اختلف اليوم بسبب التضخم وانهبان سعر الصرف، وتدني رواتب القطاع العام الى اقل من الحد الادنى. لكي تتمكن الدولة من استعادة دورها، يجب عليها استعادة الانتظام الاداري السليم، وهي عملية تقنية وسياسية. للقيام بهذه العملية، يحتاج الامر الى صلابة اقتصادية من خلال اقتصاد قادر على توفير الاجر المناسب، والا سيدخل لبنان في مشكلة اكبر مما هي اليوم. الموضوع معقد وله علاقة ليس فقط بالقدرة التقنية والمؤسسية، بل في ان تملك الدولة رؤية بعيدة المدى لما يجب ان يكون عليه الاقتصاد اللبناني، وان يتمكن لبنان من الحصول

Address: Joseph Hakim Bldg, Behind NATGAZ, Industrial City, Nahr El-Mott

Tel: 01/885442 01/885443 76/132013 03/637790 Fax: 01/885443 Email: tony@martonind.net